ويجوز حذف النون اى نون المثنى والجمع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فانه حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعولا لدلالة
اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بالموصول
من قرأ المعنى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التكرير
قوله لذا تتقى العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل اذا تبع موصوله
اللام والمرأة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل لمن
لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فضرب موضوع لمعنى
وقع عليه الضرب واعتبار اقامة من قام مقام فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق
فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان على
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه تشتق من فعل الموصوف بزيادة له على
الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الاخر علامة التثنية وكسرة المفعول لمسكوم بفتح الواو وامر
اى شانه وحاله فى العلم اى علما النصب والنشر والطى اى نشر علمه
والاعتماد على صاحبه او الخبر او ما هو اسم فاعل اى مثل شانه وحاله و

هنا

هنا مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى
غلامه درهما الآن او غدا او اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المقيدين
من اى ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والا لانتقض
من ان يكون كذا ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بمعنى
تحلة الى رحم بضمها فلا يخالف رحيم الامر رحمة بفتح الحاء اى صار الرحيم طبيعة له
الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضارب وطالق لانهما بحسب اصل التحدث تعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى
صيغة الصفة المشبهة مع اختلافها انواعا مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اى كثرة على قدر ورجحت لا يتجاوزونه فى الغالب منصوب على انه حال من المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
بالاسم لكونها غير مشبهة وكون عملها المشبه به الآتى فيما ذكر كما وصف
شبه على احد طرفى التشبيه اى من حيث انه اطراد ما لكون بمعنى الثبوت فلا يعتد